جيل لن تنمحي ندوبه

حنان مرسي

صف من الباحثين عن عمل في معرض للتوظيف أقيم في مدينة نيويورك

أسفرت أزمة الاقتصاد العالمي الأخيرة عن آثار جسيمة على العمالة الشابة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة الأشد تضررا والتي تتقدم الآن في مسيرة التعافي بسرعة أبطأ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

والواقع أن الشباب دائما ما كان يجد صعوبة كبيرة في العثور على عمل. فالبيانات التاريخية تشير إلى أن معدل البطالة للأعمار بين ١٥ و ٢٤ عاما كان أعلى مرتين إلى ثلاث مرات من المعدل المقابل للفئات العمرية الأكبر. ولكن الارتفاع الحاد في بطالة الشباب منذ بدء الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ يفوق بكثير ما طرأ من ارتفاع على معدل البطالة بين الفئات الأكبر سنا، كما أن مشكلات توظيف الشباب تفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب القضايا الهيكلية - وخاصة في أوروبا.

ويمكن أن تسبب البطالة معاناة بالغة للشباب على المستوى الشخصي. فالفشل في الحصول على أول وظيفة أو في الاحتفاظ بها لفترة طويلة يمكن أن تسفر عن عواقب وخيمة تضر بحياتهم ومستقبلهم المهني على المدى الطويل. غير أن بطالة الشباب تتسبب أيضا في عواقب اجتماعية أوسع نطاقا وتساهم مساهمة كبيرة في اتساع الفجوة بين مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة.

من سيئ إلى أسوأ

في عام ٢٠٠٧، وهو العام السابق على بدء الركود العالمي بشكل جدي، كان العاملون الشباب يواجهون مشكلة بالفعل. فقد وصل معدل البطالة المتوسط في الاقتصادات المتقدمة إلى ١٣٪ بالنسبة للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، مقارنة بنحو ٥٪ للعاملين الأكبر سنا. وتصاعد معدل البطالة بين هؤلاء العاملين الشباب حتى بلغ الآن حوالي ٢٠٪، أي ثلاثة أضعاف المتوسط السائد للفئات العمرية الأكبر، وهو ٧٪ تقريبا. ونظرا للبطء الشديد الذي تسير به الاقتصادات المتقدمة نحو التعافي، فمن المرجح أن يظل هذا المعدل مرتفعا لبعض الوقت.

وثمة تفاوت كبير بين البلدان في معدلات بطالة الشباب. فرغم أنها بلغت ١٣٪ في المتوسط قبيل الأزمة في الاقتصادات المتقدمة (أستراليا وكندا واليابان وكوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية)، فقد تجاوز هذا المعدل ٢٠٪ في اليونان وإيطاليا، وكان أقل من ١٠٪ في هولندا واليابان، وحوالي ١٠٪ في الولايات المتحدة. وهناك عدة بلدان أخرى، منها السويد والمملكة المتحدة، بلغت فيها بطالة الشباب أربعة أضعاف المعدل المقابل للأكبر سنا.

ومنذ عام ٢٠٠٨، زادت البطالة بين الشباب (راجع الرسم البياني) - حيث تجاوزت ١٨٪ في الولايات المتحدة، ووصلت الآن إلى ٢٥٪ تقريبا في إيطاليا والسويد. وكانت أكبر زيادة هي التي سجلتها إسبانيا، حيث ارتفعت بطالة الشباب بمقدار الضعف، من أقل من ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٤٠٪ بعد ذلك بثلاث سنوات. غير أنها انخفضت في ألمانيا بفضل كفاءة برامج التلمذة المهنية والبدء في تطبيق سياسات العمل لفترات قصيرة والتي تعمل على دعم

في الاقتصادات المتقدمة، سجلت البطالة ارتفاعا هائلا بين العمالة الشابة على أثر الأزمة، وهو ارتفاع سيستغرق وقتا طويلا حتى يتراجع.

الشركات حين تخفض ساعات العمل بدلا من تسريح العمالة في فترات تباطؤ النشاط الاقتصادي. لكن احتمالات البطالة بين العمالة الألمانية الشابة لا تزال أكبر مرة ونصف من احتمالات البطالة بين الأكبر سنا.

غير أن معدل البطالة الكلي ليس الباعث الوحيد على القلق. فمن المثير للقلق أيضا طول الفترة التي تستمر فيها البطالة بين العمالة الشابة، وهو ما يحدث في الغالب أثناء البحث عن فرصة العمل الأولى. ففي الاقتصادات المتقدمة، يستغرق البحث عن فرصة عمل مدة عام أو أكثر بالنسبة لاثنين من كل عشرة من العاطلين الشباب. والنسبة أعلى في بلدان منطقة اليورو، إذ تصل إلى ٣ من كل ١٠ عاطلين، بينما نجد نسبة انتشار البطالة في أعلى مستوياتها في إسبانيا، حيث يستمر بحث ٤٠٪ من العمالة الشابة عن فرص العمل لمدة تزيد على ١٢ شهرا. والتعطل عن العمل لفترة طويلة يُفقد العمالة ما تتمتع به من مهارات كما يُفقدها ارتباطها بمكان العمل. وقد أدتَ مشاعر الإحباط المتنامية من جراء البطالةَ أيضا إلى توقف عدد كبير من الشباب المحبط عن البحث عن عمل ـ ومن ثم يرجَّح أن تكون الأرقام الواردة في إحصاءات البطالة أقل من واقع الحال.

صعب المنال

عادة ما تكون معاناة الشباب من أجل العثور على فرصة عمل أشد مما يلاقيه الأكبر سنا في هذا السياق، وذلك لعدة أسباب. فالشباب خبرته العملية أقل، ومعرفته أقل بكيفية البحث وأماكنه الملائمة، كما أن دائرة اتصالاته أضيق في هذا الخصوص. أضف إلى ذلك أن كثيرا من الشباب يفتقر إلى المهارات التي يحتاجها أصحاب الأعمال، وهو ما يرجع في الغالب إلى النظم التعليمية التي تركز على ما سبق ولا تستشرف القادم. ونتيجة لذلك، تكون فترة الانتقال من الدراسة إلى العمل مليئة بالعثرات وطويلة في بعض الأحيان بالنسبة لكثير من الشباب، وقد أصبحت الآن أكثر مشقة من جراء الأزمة. وحتى الذين ينجحون في العثور على وظائف تجدهم أكثر تعرضا لمخاطر البطالة مقارنة بالأكبر سنا، وخاصة في فترات الهبوط الاقتصادي، لأن آخر المعينين غالبا ما يكونون أول من يقع عليهم الاختيار للتسريح من العمل.

غير أن بعض ممارسات سوق العمل أيضا، وخاصة في أوروبا، تؤدي إلى تفاقم المشكلات طويلة الأجل. فنجد أن العمل بعقود مؤقتة أمر مرجح الحدوث بين الشباب أكثر منه بين العمالة الأكبر سنا. وقد كان ما يقرب من ثلث العمالة الشابة في الاقتصادات المتقدمة يعمل بمقتضى هذا النوع من العقود قبل الأزمة. وفي سنوات الازدهار، كانت الشركات تعتمد اعتمادا كبيرا على العمالة المؤقتة ـ الأمر الذي يحدث في معظم الأحيان للالتفاف على القواعد التنظيمية التي يصعب معها تسريح العمالة الدائمة. ومع انكماش الاقتصاد، كانت العمالة المؤقتة من أول الذين تم تسريحهم، كما أن نسبة كبيرة منها لم تنطبق عليها الشروط اللازمة للحصول على مكافآت نهاية الخدمة من الشركات التي يعملون فيها ـ وهكذا لم يكن تسريحهم أسهل وحسب، بل كان أقل تكلفة أيضا. وقبل وقوع الأزمة، كان نصف العاملين الشباب في إسبانيا يعملون بعقود مؤقتة، وكانوا أول من فقدوا وظائفهم. وعادة ما يواجه العاملين الشباب محنة مزدوجة حين يفقدون وظائفهم. فالأمر بالنسبة لهم لا يقتصر على فقدان الوظيفة، بل يمتد في الغالب إلى إضعاف فرصهم في الحصول على منافع الرعاية الاجتماعية.

"آثار الندوب"

بالإضافة إلى المشكلات قصيرة الأجل التي تجرها البطالة على الشباب، فهي تتسبب في آثار معوِّقة طويلة الأجل أيضا. وتوضح الدراسات ذات الصلة أن الشباب الذين يمرون بتجربة البطالة في مرحلة مبكرة من حياتهم هم الذين يرجح تعرضهم لها أكثر من غيرهم في سنوات لاحقة أيضا، كما يرجح أن يحققوا دخلا أقل على مدار حياتهم العملية مقارنة بنظرائهم الذين ينجحون في العثور على وظائف بسهولة أكبر (دراسة Wachter, Song, and Manches-ter, 2009 ؛ ودراسة von Kahn, 2010). ويطلق الخبراء على التداعيات السلبية طويلة الأجل التي تسببها البطالة المبكرة اسم "آثار الندوب" (أو "scarring effects"). وهي نتاج عوامل مثل تدهور المهارات والخبرة العملية غير المحققة، وإن كانت قد تنشأ أيضا نتيجة اعتقاد أصحاب الأعمال المحتملين بأن هذه العمالة لن تكون منتجة. وكلما طالت فترة التعطل عن العمل، زادت احتمالات استمرار الندوب طويلَة الأجل. وقد تصل نسبة الفاقد من دخولهم الممكنة إلى ٢٠٪ مقارنة بنظرائهم الذين يلتحقون بوظائف في وقت أبكر، ويمكن أن يستمر هذا النقص في الدخل لفترة تصل إلى عشرين عاما.

أما الآثار السلبية التي تضر بمستوى الدخل مدى الحياة فتظهر في أوضح صورها عندما تكون البطالة في سن الشباب، لا سيما وقت التخرج من المرحلة الجامعية. وقد رأينا هذا النوع من الآثار طويلة الأجل في اليابان، على سبيل المثال، حيث تعرض لها الجيل الذي دخل سوق العمل في حقبة التسعينات أثناء ما يطلق عليه "العقد الضائع". ففي تلك الحقبة، زادت البطالة طويلة الأجل بين الشباب بنسبة تجاوزت الضعْف واستمرت لفترة طويلة بعد بدء التعافي الاقتصادي، لأن أصحاب العملَ اليابانيين كانوا يفضلون تعيين حديثي التخرج بدلا ممن وقعوا في أَسْر البطالة طويلة الأجل أو استمر توقفهم عن أي نشاط لفترة متواصلة.

وبالإضافة إلى الآثار الضارة التي تُخلِّفها البطالة على الأجور ومدى الصلاحية للتوظيف في المستقبل، تفيد الدراسات بأن هناك أدلة تثبت أن فترات البطالة التي يتعرض لها الشباب غالبا ما تنتقص من شعورهم بالسعادة والرضا الوظيفي والصحة البدنية لسنوات طويلة لاحقة.

تكاليف باهظة

يمكن أن تترتب على بطالة الشباب أيضا تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة يتحملها المجتمع. فعدم الاستفادة الكاملة من طاقات الشباب في سوق العمل يمكن أن يُنشئ حلقة مفرغة من الفقر والاستبعاد الاجتماعي تنتقل من جيل إلى آخر. وقد يتسبب عدم توافر الفرص الوظيفية في دفع العاطلين نحو أعمال العنف وجنوح الأحداث. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب مؤخرا كان من العوامل المساهمة في القلاقل الاجتماعية التي اجتاحت الكثير من البلدان ـ المتقدمة والصاعدة والنامية.

ومن ناحية أخرى، يؤدي تصاعد معدلات البطالة بين الشباب إلى ازدياد حدة التفاوت بين الدخول، وهي مشكلة متنامية بالفعل في كثير من الاقتصادات المتقدمة. واستنباطا من العوامل الأساسية المفضية إلى تفاوت الدخول في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في

شعور بالتوجس

باستثناء ألمانيا، ارتفع معدل بطالة الشباب أثناء الأزمة العالمية ـ بزيادة تتجاوز ٢٠ نقطة مئوية في إسبانيا ومثلها تقريبا في آيرلندا.

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير ٪، ٢٠٠٧: الربع الرابع ـ ٢٠٠٩: الربع الرابع)

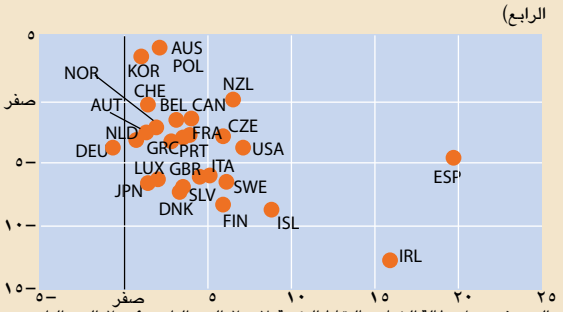

التغير في معدل بطالة الشباب بالنقاط المئوية، ٢٠٠٧: الربع الرابع ـ ٢٠٠٩: الربع الرابع

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

ملحوظة: AUS = أستراليا، AUT= النمسا، BEL = بلجيكا، CAN= كندا، CZE= الجمهورية التشيكية، DNK = الدانمرك، FIN = فنلندا، FRA = فرنسا، DEU = ألمانيا، GRC = اليونان، ISL = أيسلندا، IRL = آيرلندا، ITA = إيطاليا، JPN = اليابان، KOR = كوريا، LUX = لكسمبرغ، NLD = هولندا، NZL = نيوزيلندا، NOR = النرويج، PRT = البرتغال، SLV = سلوفينيا، ESP = إسبانيا، SWE = السويد، CHE = سويسرا، GBR = المملكة المتحدة، USA = الولايات المتحدة.

الميدان الاقتصادي" (OECD) بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥، يُتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى اتساع فجوة التفاوت عن طريق زيادة البطالة وإضعاف الحافز على توفير فرص وظيفية جديدة (دراسة Morsy، قيد الإصدار). وتساهم بطالة الشباب مساهمة كبيرة في ازدياد التفاوت بين الدخول.

وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع البطالة بين الشباب أثناء الأزمة تَسبب في زيادة التفاوت بين الدخول مقيسا بمعامل جيني، وذلك بواقع ٤ نقاط مئوية على مستوى الاقتصادات المتقدمة ككل وبمقدار ٨ نقاط مئوية في بلدان الهامش الأوروبية ـ أي اليونان وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا ـ حيث كان تدهور الأوضاع في سوق العمل أكبر بكثير مما حدث في البلدان الأخرى. ويقيس معامل جيني درجة التفاوت على مقياس يتراوح بين صفر و ١٠٠، حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة في دخول الأسر، ويمثل الرقم ١٠٠ وضعا تحصل فيه أسرة واحدة على دخل مجتمع بأسره.

كلما ازداد توجه أصحاب العمل في أي بلد إلى تعيين العمالة بعقود مؤقتة، ارتفع مستوى التفاوت بين الدخول.

وقد أسفرت الأزمة العالمية أيضا عن ظهور عدد أكبر من العمالة "المحبطة" التي تسربت من صفوف القوى العاملة، سواء منها الشابة أو الأكبر سنا، مما يرجح أنه زاد من اتساع فجوة التفاوت بين الدخول. كذلك أدى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى زيادة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتشير التقديرات إلى أن أعلى مستويات التدهور في توزيع الدخل كان في إسبانيا وآيرلندا، حيث بلغت زيادة التفاوت بين الدخول ١٨ نقطة مئوية و ١٢ نقطة مئوية، على الترتيب. ويُعزى هذا التدهور إلى فقدان الكثير من الوظائف في قطاع التشييد، وهو أحد المصادر الرئيسية لتوظيف عدد كبير من العمالة الشابة ذات المهارات المحدودة. ويمكن القول بأن البطالة طويلة الأجل في هذين البلدين مسؤولة عن حوالي نصف مساهمة البطالة الكلية في تفاوت الدخول. وعلى النقيض من ذلك، لم يشهد التفاوت بين الدخول تغيرا يُذكر في ألمانيا وهولندا، حيث دُعِّمَت أوضاع العمالة بفضل مخصصات تسريح العمالة والبرامج الداعمة للعمل على أساس عدم التفرغ. وكان يمكن أن تُحدث البطالة آثارا أكبر على تفاوت الدخول لولا شبكات الأمان الاجتماعي المنتشرة على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة.

كذلك أشار تحليل بيانات "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" إلى أن مستوى التفاوت بين الدخول يزداد ارتفاعا مع زيادة اتجاه أصحاب العمل إلى تعيين العمالة بعقود مؤقتة. وتبدو هذه الفجوة واسعة في بلدان مثل إسبانيا والبرتغال على وجه الخصوص، حيث تم تخفيف القيود التنظيمية على التعاقدات المؤقتة مع الحفاظ على درجة كبيرة من الحماية الوظيفية للعمالة الدائمة.

حل المشكلة

سيؤدي حدوث تعاف قوي مصحوب بمزيد من فرص العمل إلى تخفيض البطالة بين الشباب، وتحسين توزيع الدخول، وتعزيز التجانس الاجتماعي. لكن التعافي لن يكفي وحده لمنع تهميش عدد كبير من الشباب الحالي في الاقتصادات المتقدمة ومنع استبعاده من صفوف القوى العاملة.

وفيما يلي بعض الإصلاحات الضرورية واسعة النطاق في أسواق العمل والمنتجات:

• معالجة عدم الاتساق بين المهارات التي يكتسبها الطلاب في مرحلة الدراسة واحتياجات أصحاب الأعمال: سيكون لهذا الإصلاح أثر كبير في الحد من بطالة الشباب على المدى الطويل. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكفل السياسات المطبقة نظاما تعليميا يسلح الشباب بالمهارات التي يحتاجها أصحاب الأعمال، عن طريق برامج التواصل والتدريب والتلمذة المهنية وإجراءات المساعدة في البحث عن عمل. وتستطيع الحكومات تشجيع أصحاب الأعمال الخاصة على تعيين عدد أكبر من الشباب باتخاذ إجراءات حافزة مثل تخفيض مساهماتهم في مدفوعات الضمان الاجتماعي للمعينين الجدد و/أو تقديم دعم للشركات التي تعين شبابا كانوا عاطلين لفترة طويلة أو من ذوي المهارات المحدودة.

• تخفيف القيود التي تفرضها حماية العمالة النظامية مع تعزيز هذه الحماية بالنسبة للعمالة المؤقتة، تشجيعا لخلق فرص العمل: فمن الممكن أن ترتفع البطالة مع انتشار النظام المزدوج في سوق العمل، والذي تتسم فيه العمالة المؤقتة بالمرونة بينما تحظى العمالة الدائمة بمستوى عال من الحماية (دراسة Blanchard and Landier, 2002؛ ودراسة Dao and Loungani, 2010). ويؤدي الاقتصار على تخفيف القواعد التنظيمية التي تحكم العقود محددة الأجل إلى تعزيز مركز العمالة الدائمة في التفاوض على الأجور، الأمر الذي يرفع الأجور ويجعل التوظيف أكثر صعوبة بالنسبة للآخرين. ولهذا السبب يجب اتخاذ الخطوتين معا.

• تشجيع المنافسة وتهيئة مناخ أكثر دعما للأعمال: فمن شأن هذه الخطوات أن تفتح قطاعات مختلفة أمام الشركات الجديدة، مما يعزز الابتكار والكفاءة، ومن ثم يحفز الاستثمار وتوظيف العمالة في القطاع الخاص. وينبغي أن تهدف السياسات المطبقة إلى إزالة الحواجز التي تعوق الدخول في قطاعات مثل الخدمات وتجارة التجزئة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والحد من القيود التشغيلية القائمة فيها. وقد أوضحت الدراسات أن إنجازات كبيرة تتحقق في مجال توظيف العمالة إذا اقترن تحرير أسواق العمل بزيادة القدرة التنافسية لأسواق المنتجات.

ولا يُنتظر أن تثمر هذه الإصلاحات كلها على الفور، ولكنها إصلاحات ضرورية لمعالجة مشكلة البطالة المزمنة.

إن طاقة الشباب ومهاراتهم وطموحاتهم هي في الواقع أصول بالغة القيمة لا يستطيع أي مجتمع إهدارها. ومع تعرض نسبة كبيرة ومتزايدة من الشباب لمخاطر البطالة طويلة الأجل، يمكن أن يتسبب ذلك في ندوب عميقة طويلة الأجل تؤثر على مستقبلهم الوظيفي ومستويات دخولهم وظروفهم الصحية ودرجة الرفاهية التي يتمكنون من تحقيقها. وفضلا على ذلك، فإن بطالة الشباب تقترن بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، ومن بينها اتساع فجوة التفاوت بين الدخول. ومن الأهمية بمكان انتهاج سياسات تعزز مهارات وقدرات العمالة الأصغر سنا وتقدم لهم العون اللازم للانضمام إلى سوق العمل في أسرع وقت ممكن. ■

حنان مرسي، خبير اقتصادي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Blanchard, Olivier, and Augustin Landier, 2002, "The Perverse Effects of Partial Labour Market Reform: Fixed-Term Contracts in France," The Economic Journal, *Vol. 112 (June), pp. 212–44.*

Dao, Mai, and Prakash Loungani, 2010, The Human Cost of Recessions: Assessing It and Reducing It," IMF Staff Position Note 10/17 (Washington: International Monetary Fund).

Kahn, Lisa B., 2010, "The Long-Term Labor Market Consequences of Graduating from College in a Bad Economy," Labour Economics, *Vol. 17, No. 2, pp. 303–16.*

Morsy, Hanan, forthcoming, "Unemployment and Inequality in the Wake of the Crisis," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

von Wachter, Till, Jae Song, and Joyce Manchester, 2009, "Long-Term Earnings Losses Due to Mass Layoffs During the 1982 Recession: An Analysis Using U.S. Administrative Data from 1974 to 2004" (unpublished; New York: Columbia University).